



الأمانة العامة
أمانة شؤون مجلس الجامعة

ج01/س(10/23)/06-خ(12025)

كلمة

معالي السيد ناصر بوريطة

وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغربية
المقيمين بالخارج - المملكة المغربية - رئاسة الدورة
العادية (160)

في الجلسة الافتتاحية

لاجتماع مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري
في دورته غير العادية

القاهرة:

الاربعاء 11 أكتوبر/ تشرين أول 2023

-



كلمة

معالي السيد ناصر بوريطة
وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج
رئيس الدورة 160 لمجلس جامعة الدول العربية، على المستوى الوزاري،
أمام الاجتماع الطارئ للمجلس
القاهرة، يوم الأربعاء 11 أكتوبر 2023

أصحاب السمو المعالي والسعادة،
معالي السيد الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

بتعليمات سامية من صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، دعت المملكة المغربية، بصفتها رئيسة الدورة 160 لمجلس الجامعة على المستوى الوزاري، إلى عقد هذا الاجتماع الطارئ للتشاور والتنسيق بشأن تدهور الأوضاع في قطاع غزة واندلاع أعمال عسكرية تستهدف المدنيين، وكذا البحث عن سبل إيقاف هذا التصعيد الخطير.

إن ما شهدناه جميعا في الأيام الماضية من أحداث دامية ومروعة، وما واكبها من عنف منقطع النظير ومن احتقان خطير لهو مؤشر على أننا أمام وضع غير مسبوق، قد يُدخِلُ الصراع إلى مرحلة لا يمكن التكهن بملامحها وتداعياتها على المنطقة.

إنّ الوضع مأساوي، بكل ما تحمله الكلمة من معاني الحدة والفظاعة والقسوة: قتلى بالمئات؛ جرحى بالآلاف؛ ونزوح جماعي يفوق 170 ألفا، فضلا عن الإعلان عن حصار كامل على منطقة غزة، يشمل قطع المياه وحظر دخول الغذاء والوقود والأدوية.

كما أن استهداف المدنيين، من أي جهة كانت، والاعتداء عليهم يعد مصدر قلق بالغ، ويدفعنا للتأكيد على ضرورة توفير الحماية الكاملة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني وألا يكونوا هدفا أو ضحايا للصراع.

يُخَدِّثُ كل هذا، في خضم تصاعد خطاب استنصالي مُمنهَج مُربح لا يبشر بخير في المستقبل القريب. كأننا لم نستوعب بَعْدُ أنّ العنف لا يؤدي إلا إلى العنف المضاد؛ وأنّ الأقساء لا يولد إلا الأقساء؛ وأنّ التطرف لا يُنتِج إلا التطرف.

بالتأكيد، لا يمكن بأي حال من الأحوال، فصل ما حدث عن الأسباب الجذرية التي شكلت - وما تزال - عاملاً رئيسياً في انفجار الوضع، بما في ذلك، على وجه الخصوص، انسداد الأفق السياسي للقضية الفلسطينية واستمرار الانتهاكات الإسرائيلية المُمنهجة والإجراءات الأحادية الجائرة في القدس والأراضي الفلسطينية المحتلة.

ولقد سبق لجلالة الملك محمد السادس - رئيس لجنة القدس - أن نبّه غير ما مرة، إلى خطورة هذه العوامل، مُنذراً بشدة بالاقترامات المتكررة التي يقوم بها متطرفون للمسجد الأقصى المبارك، ومُحذراً من أن تلك التصرفات المرفوضة تغذي التطرف، وتروج لثقافة العنف، وتوجع نيران الصراع، وتُفوّض جهود التهدئة، وتُنسِفُ أفقَ حل الدولتين وتضرب بذلك في الصميم كل فرص السلام الشامل والعاقل والدائم.

واليوم، تجدد المملكة المغربية التأكيد على أن المساس بالوضع القانوني والتاريخي القائم في مدينة القدس والحرم القدسي الشريف، والمساس بالحقوق الفلسطينية أمر مرفوض وينبغي أن يتوقف، خدمةً للسلام والاستقرار، وتفادياً لتحول الصراع من صراع سياسي إلى صراع ديني ستكون عواقبه وخيمة على الجميع، كما أشار إلى ذلك جلالة الملك في أكثر من مناسبة. فمدينة القدس يجب أن تبقى أرضاً للقاء ورمزاً للتعايش السلمي بالنسبة لاتباع الديانات التوحيدية الثلاث، ومركزاً لقيم الاحترام المتبادل والحوار.

أصحاب السمو المعالي والسعادة،
حضرات السيدات والسادة،

لم يعد مصطلح "خطير" يكفي لتشخيص الوضع الحالي في الشرق الأوسط، أمام تصعيد غير مسبوق وسّع ساحة المواجهات وأذكى حلقة العنف والعنف المضاد، بحدة قد تقضي على ما تبقى من فرص وأمال شعوب المنطقة في إقامة سلام دائم وشامل.

هذا الوضع المتأزم يُسائل أيضاً المجتمع الدولي، والقوى الفاعلة، وكذا الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن حول مدى نجاعة تعاطيهم مع هذه الأزمة المزمنة:

← فأين هي الآليات التي وضعها للنظر في هذه القضية ومتابعة تطوراتها، وما هي نجاعتها؟

← وما هي النتائج التي حققتها حتى الآن؟

← وهل سيكتفي المجتمع الدولي بمجرد إدارة الأزمة وإصدار بيانات جوفاء لا تأثير لها؟

من هذا المنطلق، ومن منظور المملكة المغربية، فإن اجتماع مجلسنا الطارئ لهذا اليوم، يجب أن ينصبّ على تحقيق أربعة أهداف رئيسية هي كالآتي:

أولاً: بذل كل الجهود لبلوغ هدف التهدئة وحقن الدماء من خلال التحرك، سواء بشكل جماعي أو فردي، لدى القوى الدولية الفاعلة من أجل الوقف الفوري للمواجهات على الأرض وخفض التصعيد، مع ما يتطلّب ذلك من حماية المدنيين ومنع استهدافهم، ووقف الاستنزافات والأعمال الأحادية، تفادياً لاستفحال الوضع وخروجه عن السيطرة.

ثانياً: تقييم الاحتياجات الصحية والإنسانية العاجلة في قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية المتضررة، وبرمجة عقد اجتماع طارئ لمجلس وزراء الصحة العرب للتجاوب مع تلك الاحتياجات وسبل إيصالها إلى وجهتها.

ثالثاً: تقوية الموقف التفاوضي للأشقاء الفلسطينيين من خلال التعجيل بالمصالحة الوطنية ونبذ الخلافات وإعلاء المصلحة الفلسطينية العليا، ونرحب في هذا الصدد بجهود جمهورية مصر العربية الشقيقة ونحثها على مواصلة جهودها الدؤوبة من أجل تحقيق مصالحة فلسطينية حقيقية ودائمة.

رابعاً: حث الأطراف الدولية راعية عملية السلام، بما فيها الرباعية الدولية، على البدء في مشاورات حقيقية لإحياء العملية السلمية من أجل بلورة خارطة طريق بأهداف عملية، تشمل جدولاً زمنياً للدخول في مفاوضات جادة وهادفة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي للاتفاق على صيغة نهائية لحل القضية الفلسطينية، وفق المرجعيات الدولية والعربية.

في هذا المقام، أجدد التأكيد على دعم المملكة المغربية الكامل والثابت لدولة فلسطين ولسلطتها الوطنية الشرعية، بقيادة فخامة الرئيس محمود عباس "أبو مازن"، للدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني وتحقيق تطلعاته في الحرية والاستقلال والعيش الكريم.

أصحاب السمو المعالي والسعادة،
معالي السيد الأمين العام، حضرات السيدات والسادة،

إنّ أمن الشرق الأوسط واستقراره، وكما أكد على ذلك جلالة الملك، في رسالته السامية بمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، " يتطلب مساع بلا انقطاع وجهود حثيثة ومتواصلة، للخروج من منطق الصراع والعنف إلى منطق السلام والتعاون وبناء فضاء مزدهر لجميع شعوب المنطقة".

وبطبيعة الحال، فإن المملكة المغربية، بقيادة جلالة الملك، ستظل متشبثة بالسلام العادل والشامل المستند إلى قرارات الشرعية الدولية، باعتباره خياراً استراتيجياً لا محيد عنه، ومستعدة للانخراط في أي جهد دولي يروم تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من يونيو 1967، وفق حل الدولتين المتوافق عليه دولياً، بما يُمكن شعوب المنطقة من مستقبل آمن يعمه السلام ويتيح الفرص والنفوق للأجيال الصاعدة.

شكراً لكم.